تمهيد الوسائل

الجزء الحادي عشر

الحاج الشيخ علي المروجي القزويني

www.ketab.ir

www.ketab.ir

هوية الكتاب

اسم الكتاب: تمهيد الوسائل(الجزءالحادی عشر)

المؤلف: الحاج الشيخ على المروجى القزوينى

الناشر: انتشارات بهمن آرا

عدد الصفحات: ۵۱۲

الطبعة: الاولى

سنة الطبع: ۱۴۲۶- ق ۱۳۸۴- هـ - ق

المطبعة: بهمن قم

عدد المطبوع: ۱۰۰۰ نسخه

السعر: ۲۵۰۰ تومان

شابک: ۱ - ۰۵ - ۸۸۵۹ - ۹۶۴

المحتويات

أصالة الصحّة في فعل الغير ٧

الاستدلال بالكتاب على حجّية أصالة الصحّة ٩

الاستدلال بالسنّة على حجّية أصالة الصحّة ١٢

استدلال بالإجماع على حجّية أصالة الصحّة ٢٤

الاستدلال بالعقل على حجّية أصالة الصحّة ٢٥

ظاهر المشهور أنّ المراد من الصحّة هو الصحّة الواقعيّة ٣٠

المراد من الصحّة هو الصحّة عند الفاعل عند القمّي ٣٢

تفصيل الشيخ في أصالة الصحّة ٣٥

في أنّ جريان أصالة الصحّة مشروط بكون العقد جامعاً للأركان ٤٢

إيراد الشيخ على جامع المقاصد ٥١

في أنّ أصالة الصحّة تثبت صحّة الفعل فيما إذا شكّ في ترتيب الأثر المقصود منه عليه ٦٠

لاتجري أصالة الصحّة فيما لو كان العقد مبنيّاً على الفساد ٦٢

جريان أصالة الصحّة في الإذن لايقتضي صحّة العقد الفضولي ٦٤

جريان أصالة الصحّة متوقّف على إحراز عنوان العمل ٧١

جريان أصالة الصحّة وعدمه في الوضوء عن العاجز ٧٧

www.ketab.ir

جريان أصالة الصحّة في عمل النائب وعدمه ٧٩
في عدم ترتّب الآثار غير الشرعيّة على أصالة الصحّة ٨٤
جواب المحقّق النائيني عن جامع المقاصد وجوابنا عنه ٨٩
في تقديم أصالة الصحّة على أصالة الفساد ٩٠
في تقديم أصالة الصحّة على الاستصحاب الموضوعي الذي يترتّب عليه الفساد ٩٢
في حكومة أصالة الصحّة على الاستصحاب ٩٥
جريان أصالة الصحّة في الأقوال ١٠٣
جريان أصالة الصحّة في الاعتقادات ١٠٩
تحقيقاتنا في أصالة الصحّة ١١٥
في الفرق بين أصالة الصحّة وقاعدة الفراغ ١١٦
هل المدار في الصحّة على الصحّة الواقعيّة أو الصحّة باعتقاد الفاعل أو الصحّة باعتقاد الحامل ١١٨
يعتبر في جريان أصالة الصحّة في العقد كونه جامعاً للأركان ١٢١
إيراد المحقّق الاصفهاني على الشيخ ١٢٢
تقريب المحقّق العراقي لجريان أصالة الصحّة في العقود ١٢٥
كلام المحقّق النائيني والأُستاذ الأعظم وسيّدنا الأُستاذ في جريان أصالة الصحّة وإيرادنا عليهم ١٢٧
يعتبر في جريان أصالة الصحّة إحراز عنوان العمل ١٣٠
كلام المحقّق الاصفهاني في موضوع أصالة الصحّة ١٣١
تصحيح المحقّق الاصفهاني كلام الشيخ في جريان أصالة الصحّة في فعل النائب ١٣٤
في عدم كون أصالة الصحّة حجّة في لوازمها غير الشرعيّة ١٣٥
في أنّ تقديم أصالة الصحّة على الأصل الموضوعي محلّ خلاف ١٣٨
في تعارض الاستصحاب مع القرعة ١٣٩
في تقديم القرعة على أصالتي التخيير والإباحة العقليّين ١٤١

www.ketab.ir

محتويات الكتاب ٥٠٩

تحقيقاتنا في القرعة ١٤٤
في أنّ الاستصحاب وارد على الأُصول العقليّة ١٥٢
ورود الاستصحاب على الأدلّة الترخيصيّة وعدمه ١٥٤
في حكومة الاستصحاب على الأدلّة الترخيصيّة ١٦٣
في الإشكال على حكومة الاستصحاب على الأدلّة الترخيصيّة ١٦٩
في أنّ الاستصحاب وارد على البراءة العقليّة وحاكم على البراءة الشرعيّة ١٧٣
في أنّ الاستصحاب وارد على قاعدة الاشتغال ١٧٥
في كون الاستصحاب وارداً على أدلّة التخيير ١٧٩
الكلام في تعارض الاستصحابين ١٨١
في تقديم الاستصحاب السببي على المسبّبي ١٨٥
في الوجوه السبعة لتقديم الأصل السببي على المسبّبي ١٨٦
إنكار جماعة تقديم الأصل السببي على المسبّبي ٢٢١
في تقديم الأصل السببي على الأصل المسبّبي ٢٢٥
في العمل بالأصل السببي والمسبّبي معاً ٢٢٧
في عدم كون الأصل السببي مقدّماً على الأصل المسبّبي عند الفاضل التوني ٢٣٤
في تقديم الأصل الموضوعي على الأصل الحكمي ٢٣٥
فيما إذا كان الشكّ في كلا الاستصحابين مسبّباً عن أمر ثالث ٢٣٩
في إمكان الترجيح بالمرجّحات الاجتهاديّة بناءً على اعتبار الاستصحاب من باب الظنّ النوعي ٢٤٥
في أنّ الأصل في الاستصحابين المتعارضين التساقط ٢٤٩
في توهّم أنّ الأصل في المتعارضين التخيير والجواب عنه ٢٥٥
في عدم جريان الاستصحاب في أطراف الشبهة المحصورة ٢٦٧
في جواز إجراء المقلّد للأُصول وعدمه ٢٨٠
تحقيقاتنا في أقسام الاستصحابين المتعارضين ٢٨٣

www.ketab.ir

في أنّ تقديم الاستصحاب السببي على المسبّبي من باب الورود أو من باب الحكومة ٢٨٤
من شرائط تقديم الأصل السببي على المسبّبي أن يكون التسبّب شرعيّاً ٢٨٤
في الوجوه المذكورة لتقديم الأصل السببي على المسبّبي ٢٨٥
الأصل السببي مقدّم على المسبّبي ، سواء كانا متوافقين أو متخالفين ٢٨٩
تقديم الأصل السببي على المسبّبي يكون بالورود عند صاحب الكفاية ٢٩٤
في جريان الاستصحاب في أطراف العلم الإجمالي وعدمه ٢٩٧
تعريف التعادل والتراجيح ٢٩٩
تعريف التعارض والتحقيق فيه ٣٠١
خروج موارد الجمع العرفي عن مورد التعارض ٣٠٦
تعريف حقيقة الورود والفرق بينه وبين الحكومة ٣٠٧
تعريف الحكومة وبيان أقسامها ٣٠٨
في اعتبار النظر في الحكومة ٣١١
الجواب عن الإيرادات الواردة على الحكومة ٣١٣
في وجه خروج التخصيص والحكومة عن حقيقة التعارض ٣١٥
في أنّ تعريف الشيخ للتعارض يشمل التزاحم أيضاً ٣١٧
في معنى التزاحم والفرق بينه وبين التعارض ٣١٩
في وجه تقدّم الأمارات على الأُصول ٣٢١
في أنّ الأمارات حاكمة على الأُصول الشرعيّة وواردة على الأُصول العقليّة ٣٢٣
ضابط الحكومة عند الشيخ ٣٣٠
الفرق بين الحاكم والتخصيص عند الشيخ ٣٣٤
تحقيقاتنا في الفرق بين الحكومة والتخصيص ٣٤١
حكومة الأمارات على الأُصول عند الشيخ ٣٤٥
في أنّ الخاصّ وارد على العامّ إذا كان قطعيّاً من جميع الجهات وحاكماً عليه إذا

www.ketab.ir

محتويات الكتاب ٥١١

كان ظنّياً ٣٤٧

إيراد المحقّق العراقي على ما فهمه المحقّق النائيني من كلام الشيخ وجوابنا عنه .. ٣٥٥

في الإيرادات التي ذكرها المحقّق العراقي على تقديم الخاصّ على العامّ وجوابنا عنه ٣٥٧

التعارض لا يعقل في الأدلّة القطعيّة ٣٦١

التعارض لايعقل بين الظنّين الشخصيّين ٣٦٣

الكلام في قاعدة «الجمع مهما أمكن...» ٣٦٧

الوجوه التي استدلّ بها على قاعدة «الجمع مهما أمكن...» ٣٦٩

ليس الجمع مهما أمكن أولى من الطرح ٣٧٧

الطرح أوْلى من الجمع مهما أمكن ٣٨٨

أقسام الجمع بين الخبرين المتعارضين ٣٩٢

جريان قاعدة الجمع مهما أمكن في تعارض البيّنتين أيضاً ٤٠٧

في مدرك قاعدة «الجمع مهما أمكن...» ٤٠٩

الجمع في أدلّة الأحكام غير جارٍ في أدلّة الموضوعات ٤١٣

في أنّ الأصل في موارد تعارض البيّنات هي القرعة ٤٢٠

في أنّ الأصل في المتكافئين هو التساقط أو التوقّف أو الاحتياط أو التخيير ٤٢٢

تفصيل النراقي بين ما إذا كانت أدلّة الحجّية لفظيّة وبين ما كانت لبّية ٤٢٣

جواب الشيخ عن تفصيل النراقي ٤٢٥

في حكم العقل بالحجّية التخييرية في المتعارضين ٤٢٩

في أنّ الاحتمالات المتصوّرة في المتعارضين أربعة ٤٣٦

الأصل الأوّلي التوقّف في المتعارضين عند الشيخ ٤٣٨

تحقيقاتنا في تأسيس الأصل في المتعارضين ٤٤٠

في الأنحاء المتصوّرة في الواجب التخييري ٤٤٣

إشكالات على الحجّية التخييريّة والجواب عنها ٤٤٥

تبعيّة الدلالة الالتزاميّة للدلالة المطابقيّة وعدمها ٤٥٣

www.ketab.ir

النقوض الواردة من الأستاذ الأعظم وسيّدنا الأستاذ على المحقّق النائيني والجواب عنها ٤٥٦
مقتضى الأخبار في الخبرين المتعارضين عدم التساقط ٤٦١
الجواب عن الأخبار الدالّة على التوقّف في المتعارضين ٤٦٥
في الأخبار الدالّة على التخيير في المتعارضين ٤٦٧
في الأخبار الدالّة على التوقّف ٤٦٩
أخبار التخيير في المتعارضين لاتدلّ على حجّية الخبر من باب السببيّة ٤٧١
في ظهور أدلّة حجّية الخبر في الطريقيّة ٤٧٣
هل يجوز للمجتهد الإفتاء بالتخيير أو يختصّ التخيير بعمل نفسه ٤٧٥
في التعارض بين أقوال اللغويّين ٤٧٩
في اختصاص التخيير بالحاكم والقاضي في عمل نفسه ٤٨٢
تحقيقاتنا في مقتضى الأصل الثانوي في المتعارضين ٤٨٣
هل التخيير بدوي أو استمراري ٤٨٥
تحقيقاتنا في أنّ التخيير بدوي أو استمراري ٤٩٣
حكم التعادل في الأمارات المنصوبة في غير الأحكام ٤٩٥
الأصل في المتعارضين هو التوقّف ٤٩٧
لابدّ من الفحص عن المرجّحات في المتعارضين ٤٩٩
في أنّ الأخذ بالتخيير متوقّف على الفحص عن المرجّح ٥٠٣

وختاماً نتقدّم بجزيل الشكر

لسماحة حجّة الإسلام الشيخ أُسامة المزيدي حفظه الله تعالى ،

الذي ساعدنا في تصحيح هذا الجزء من الكتاب ،

وأسأل الله تعالى أن يوفّقه ويجعله من العلماء العاملين

www.ketab.ir